

الحدث

عام على الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي إيران تدشّن «الرد المتدرّج»

لم نشأ إيران ان تُنهى العام الاول من بداية الضغوط الاميركية عليها من دون ان تحرك جزءاً من اوزار الضغط التي بحوزتها. فاختارت مواجهة الجميع باستراتيجية ضبوظة قوامها «الضغوط المتقابلة»، عبر فتح الباب على رقبتنا ليم التنازل والتشدد وفقاً لتعاملك الاوروبيين، شركاء الاتفاق. في الوقت نفسه لا يزال الاميركي يستكمل اجراءاته العسكرية برغم رسائله المؤكدة عدم نيته خوض الحرب مع طهران

الحرب مع طهران

احبت إيران الذكرى السنوية الاولى للانسحاب الاميركي من الاتفاق النووي في الثامن من ايار/ مايو 2018، بإعلان سلسلة خطوات تقول إنها تقع ضمن إطار الاتفاق النووي وفق ما نصت عليه مادته الـ26 و الـ26، مُبينة أن اللجوء إلى تلك الإجراءات سببب الماطلة الأوروبية في تنفيذ الالتزامات المطلوبة لحماية مصالح إيران المتضمنة في الاتفاق النووي. هذا الإعلان الإيراني الذي افصح مجلس الأمن القومي في البلاد عن تفاصيله، يكشف عن مرحلتين من الإجراءات التي تنوي طهران تطبيقها، إحداها فورية وتتضمن وقف بيع اليورانيوم المخصب والماء الثقيل اللذين يُنتجان في المفاعلات النووية الإيرانية. هذه

تحليل إخباري

انتخابات إسطنبول تقرّر مصير أردوغان

إسطنبول - **حسني محلي**

بعد يوم من قرار «الهيئة العليا للانتخابات» إلغاء انتخابات إسطنبول المحلية، تقدم حزب «الشعب الجمهوري» الفائز مرشحاً، أكرم إمام أوغلو، برئاسة بلديتها، يطلبه إلى الهيئة لإلغاء انتخابات إسطنبول بالكامل. وقال نائب رئيس «الشعب الجمهوري»، محرم أركاك، إن «الهيئة العليا ألغت انتخابات رئاسة بلدية إسطنبول فقط بحجة أن البعض من رؤساء وأعضاء اللجان الانتخابية قد غنّوا بنحو غير قانوني، لكنها لم تلغ انتخابات رؤساء البلديات الفرعية والمجالس البلدية ومختاري الأحياء في إسطنبول، وجميعهم انتخبوا بإشراف نفس اللجان». ورأى أركاك أن الرئيس رجب طيب أردوغان «لم يعد رئيساً للجمهورية، لأن اللجان الانتخابية غير القانونية التي تتحجّت بها «الهيئة العليا» الآن هي نفسها أشرفت على

الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في 24 حزيران الماضي»، في وقت وصف فيه زعيم الحزب المعارض، كمال كليجدار أوغلو، أعضاء الهيئة بـ«عصابة ماфия» تاتمر بأوامر أردوغان.

طلب «الشعب الجمهوري» جاء مع إعلان «الحزب الشيوعي» التركي انسحابه من انتخابات إسطنبول لصلحة أكرم إمام أوغلو. وقال الأمين العام لـ«الشيوعي»، كمال أوكيان، إن مرشحة الحزب التي حصلت على 10492 صوتاً لن تشارك في انتخابات إعادة في 23 حزيران/يونيو. كذلك، أعلن حزب «تركيا المستقلة» انسحابه من الانتخابات، وناشد المصوتين لمرشح الحزب في انتخابات 31 آذار (عدهم 27238 صوتاً) التصويت لإمام أوغلو. وكان مرشح «السعادة الإسلامية» الذي حصل في الانتخابات الماضية على 10330 صوت قد أعلن استعداده للانسحاب من الانتخابات في حال اتخاذ الحزب مثل هذا القرار الذي سيعلنه زعيمه اليوم

خارجيتها، سيرغي لافروف. تسلّمها لرئاسة القيادة الإيرانية، وأعدّة بدراستها. وفي المؤتمر الصحافي الذي عقده لافروف مع ظريف بعد

حمل ظريف رسالة مكتوبة من روحاني إلى الرئيس الروسي

اللقاء الذي جمعهما، حملت روسيا أميركا مسؤولية ما وصل إليه الحال في الصفقة النووية، ورات موسكو في بيان للكرملين أن «من السابق لأوانه التحدّث عن عقوبات على إيران في ما يتعلق بالاتفاق النووي». أما الصين، فدعت «جميع أطراف الاتفاق النووي إلى الوفاء بالتزاماتهم»، وأضافت في

روحاني: استراتيجيتنا هي «التصمد مقابل التصمد. والتهديد امام التهديد» (الف ب)



البيان الصادر عن الخارجية أن «إيران تنفذ التزاماتها النووية بالكامل في الوقت الراهن». أما على المقلب الآخر، فرأى وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، أن «الرسالة الإيرانية جاءت ضبابية»، لينطلق من هذه الرؤية للقول إن «علينا التريث والانتظار لنرى ماذا ستفعل إيران في الأيام المقبلة»، وأعدا بيان تتخذ بلاده القرار المناسب بناءً على السلوك الإيراني المنتظر. حالة الانتظار التي أبدأها بومبيو من أجل تقييم الرسالة الإيرانية لم تكن بنفس القدر لدى الصلبة ومعادن إيرانية أخرى إلى مانتها». ودعا بيان ترامب طهران إلى «توقع المزيد من العقوبات إذا لم تتغير سلوكها». وفي الوقت نفسه، أبدى الرئيس الأميركي رغبة في التفاوض، وقال: «أتطلع إلى لقاء قادة إيران يوماً آخذاً خطوات تعطي إيران المستقبل الذي تستحق». الجدير ذكره أن قطاعات المعادن الصناعية الإيرانية تعدّ ثاني أكبر الصادرات بعد النفط الذي بات الحظر الأميركي عليه شاملاً منذ مطلع

مواقف لندن استنقفتها باريس بتهديد طهران عبر بيان للخارجية بالعودة إلى نظام العقوبات إذا لم تلتزم الأخيرة تعهداتها في الاتفاق النووي، فيما ذهبت برلين إلى إبداء «أسفها» من تصريحات الحكومة الإيرانية حول الملف النووي الإيراني»، وحفّت طهران، في تصريحات لمُحدّث باسم الحكومة الألمانية، على عدم الإقدام على أي «خطوات عدائية»، مؤكدة أنها تريد الإبقاء على الاتفاق النووي وإنها تتعهد بالتزاماتها كاملة «ما دامت إيران تفعل المثل».

وفي ضوء المطالب الإيرانية من أوروبا بتفعيل الآلية المصرفية «اينستكس»، والشروط الإيرانية الواضح بتوسيع الآلية لتشمل التبادلات المصرفية والتخطية بدلاً من اقتصرها على موريسون في التحرك الإيراني سوى أنه «هتزاز نووي لأوروبا من أجل تخفيف القيود عن البرنامج النووي لطهران».

الأميركي عن المساعدات الإنسانية لم

ترامب يفرض عقوبات على المعادن ويريد التفاوض

أعلن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، فرض عقوبات جديدة على إيران، في سياق سلسلة عقوبات يفرضها منذ إلغاء الإعفاءات من العقوبات على شراء النفط الإيراني. وبعد العقوبات على تصدير اليورانيوم، أعلن البيت الأبيض ليلاً فرض عقوبات على التعاملات التجارية كافة في قطاعات الحديد والصلب والالومنيوم والنحاس الإيرانية. وقال ترامب إن العقوبات الجديدة «ستهدف عائدات إيران من صادرات المعادن، التي تشكل 10% من مجمل صادراتها وتشكل إشعاعاً للدول الأخرى بأن لا تسامح مع دخول الإيرانية لم تكن بنفس القدر لدى العاصمة البريطانية لندن التي أطلق منها تصريحاته، حيث أعرب وزير الخارجية البريطاني، جيرمي هانت، عن عدم ترحيب بلاده بالخطوات التي بدأتها إيران. منذراً طهران بمواجهة العواقب إن هي توقفت عن الوفاء بالتزاماتها النووية.

مواقف لندن استنقفتها باريس بتهديد طهران عبر بيان للخارجية بالعودة إلى نظام العقوبات إذا لم تلتزم الأخيرة تعهداتها في الاتفاق النووي، فيما ذهبت برلين إلى إبداء «أسفها» من تصريحات الحكومة الإيرانية حول الملف النووي الإيراني»، وحفّت طهران، في تصريحات لمُحدّث باسم الحكومة الألمانية، على عدم الإقدام على أي «خطوات عدائية»، مؤكدة أنها تريد الإبقاء على الاتفاق النووي وإنها تتعهد بالتزاماتها كاملة «ما دامت إيران تفعل المثل».

وفي ضوء المطالب الإيرانية من أوروبا بتفعيل الآلية المصرفية «اينستكس»، والشروط الإيرانية الواضح بتوسيع الآلية لتشمل التبادلات المصرفية والتخطية بدلاً من اقتصرها على موريسون في التحرك الإيراني سوى أنه «هتزاز نووي لأوروبا من أجل تخفيف القيود عن البرنامج النووي لطهران».

(الأخبار)

العراق

بومبيو في بغداد: تهديد بطعم الخوف!

في خضمّ الضغوط السياسية والاقتصادية والنفسية المتصاعدة على إيران، حظّ مايك بومبيو في العراق، حظّ في محاولة متجددة لجزّ الأخير إلى معسكر «الحرب»، وانترام ضمانات من مسؤوليه بعدم التعرّض للمصالح الأميركية في حال تطوّر المواجهة مع طهران إلى ابعادهما واصلتها

بغداد - الأخبار

من دون أي ترتيب مسبق، حلّ وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، ضيفاً على العاصمة العراقية بغداد، حيث ناقش مع مضيّفه سبل «التصدي للتصعيد الإيراني»، قائلاً للوفد الصحافي المرافق له إنه «استطاع انتزاع تعهد عراقي بتوفير الحماية المناسبة لمصالح الولايات المتحدة»، مندباً في الوقت عينه تخوّف بلاده من الأنشطة الإيرانية المتزايدة في المنطقة. الزيارة هي الثانية لبومبيو منذ بداية الضباط في جميع أنحاء العالم، ويشمل ذلك أربيل وبغداد... وكل أنحاء الشرق الأوسط»، لافتاً إلى أنه المتحدثة باسمه، ما اضطرّه إلى إلغاء زيارة محددة سبباً لألمانيا.

على مدى أربع ساعات، التقى الوزير الأميركي رئيس الجمهورية برهم صالح، ورئيس الوزراء عادل عبد المهدي، على خلفية ما سناه «تصعيد طهران لشناطها»، مطلعاً «الجانب العراقي على سيل التهديدات المتزايد الذي رأيناه، ليقوم بكل ما بوسعه لتأمين الحماية لفرقينا». طلب تقريراً مفصلاً عن رصد فصائل المقاومة للوجود العسكري الأميركي... بالقول: «(إننا) نتمسنا من حديث



استغرقت زيارة بومبيو لبغداد اربع ساعات (الف ب)

بومبيو أن إجراء عنيفاً ضد إيران/ أو فصائل المقاومة وقوات الحشد المنتشرة في الغرب العراقي يلوح في الأفق، وبالتالي على الجهات الرسمية أن تحمي المصالح الأميركية ورعاياها في العراق من أي ردّ فعل»، على رغم نفي بومبيو نفسه أن تكون بلاده «تريد تدخّل أي طرف في العراق»، أو «مهاجمة دولة أخرى داخل العراق». بومبيو سبق أن قال الإثنين الماضي: «إنني كوزير للخارجية، لدي مسؤولية الحفاظ على سلامة الضباط في جميع أنحاء العالم، ويشمل ذلك أربيل وبغداد... وكل أنحاء الشرق الأوسط»، لافتاً إلى أنه «في أي وقت ننطق فيه تقارير عن تهديدات تغير المخاوف، سنفعل كل ما في وسعنا للتأكد من أن تلك الهجمات المخططة لها لن تحدث»، واستكمالاً لهذا التصريح، ذكر الوزير الأميركي أمام الوفد المرافق له أن «الهدف من الاجتماع إطلاع المسؤولين العراقيين على الخطر المتزايد الذي نرصدها»، الأمر الذي يفدّه مصدر امئي عراقي بالقول إن «بومبيو أعطى الحكومة تقريراً مفصلاً عن رصد فصائل المقاومة للوجود العسكري الأميركي...

حيث كشف عن بعض أجهزة المراقبة المملوكة من قبل تلك الفصائل» والصراعات»، فيما رأى عبد المهدي أن «الولايات المتحدة الأميركية شريك استراتيجي مهم للعراق، الذي سيستمر بحصانه، وبصراحة، من ردّ فعل فصائل المقاومة في حال انتقال التوتر إلى الميدان، خصوصاً أن أميركا لديها سفارة ضخمة في بغداد، وقنصليات منتشرة على طول الأراضي العراقية»، وفيما أشار الوزير الأميركي إلى أنه «حذ الجانب العراقي على «التحرك بسرعة» لإخضاع تلك الفصائل لسيطرة الحكومة المركزية لأنها «تجعل العراق بلداً أقل استقراراً»

حيث كشف عن بعض أجهزة المراقبة المملوكة من قبل تلك الفصائل» والصراعات»، فيما رأى عبد المهدي أن «الولايات المتحدة الأميركية شريك استراتيجي مهم للعراق، الذي سيستمر بحصانه، وبصراحة، من ردّ فعل فصائل المقاومة في حال انتقال التوتر إلى الميدان، خصوصاً أن أميركا لديها سفارة ضخمة في بغداد، وقنصليات منتشرة على طول الأراضي العراقية»، وفيما أشار الوزير الأميركي إلى أنه «حذ الجانب العراقي على «التحرك بسرعة» لإخضاع فصائل المقاومة لسيطرتها

المقبل للبلاد إذا انحصر للمرة الثانية في الانتخابات، وتدفع مثل هذا الاحتمال الأوساط السياسية والإعلامية للحدث عن مغامرات جديدة قد يلجأ إليها أردوغان إذا تبين له أن إمام أوغلو سيفوز في الانتخابات المقبلة. تقول هذه الأوساط إن «الإرهاب» سيكون الموضوع الرئيسي الذي سيفرض نفسه على الشارع ليضمن به أردوغان دعم الجماهير له باعتبار أنه الوحيد الذي يستطيع القضاء على الإرهاب والإرهابيين، وبمقولات قومية ودينية، فيما يقول البعض إن المغامرة في العراق قيرص أو سوريا قد تكون من بين المواضيع التي ستساعد «العدالة والتنمية» على تأجيل أو إلغاء الانتخابات من جديد، إذا لم تكن هذه الوسائل كافية لحشد تأييد القوميين لأردوغان.

في الوقت نفسه، صدر رؤساء بلديات المدن الساحية على طول شواطئ بحر إيجة والأبيض المتوسط (حيث فاز الأخير «الجمهوري») بيانات ناشدوا والغربية كي تساعد أنقرة على

بومبيو في بغداد: تهديد بطعم الخوف!

بحسب تعبيره، أكد مصدر من داخل فصائل المقاومة أنه «ما من قرار فعلي وجدي لفتح جبهة - في الوقت الحالي - ضد القوات الأميركية، خاصة أن المواجهة المرتقبة معهم ستكون قانونية، من خلال إقرار قانون لإخراج القوات الأميركية»، مستدركاً في حديثه إلى «الأخبار» بأن «المعطيات الميدانية قد تندرج إلى مواجهة إذا تعقد المشهد أكثر، خصوصاً أن الاحتمالات مفتوحة، والخيارات التي تمتلكها المقاومة العراقية عديدة، وأردنا إيصال رسالة إلى الأميركيين... وقد وصلت».

على المستوى الرسمي، جدد صالح، عقب لقائه بومبيو، القول إن الشركة الاستراتيجية مع واشنطن «مهمة» لبغداد، خاصة أن العراق عاد إلى أداء دوره الأساسي في المنطقة «البيكون مكاناً يلتقي فيه الجميع للحوار والتفاهم بعيدا عن النزاعات والصراعات»، فيما رأى عبد المهدي أن «الولايات المتحدة الأميركية شريك استراتيجي مهم للعراق، الذي سيستمر بحصانه، وبصراحة، من ردّ فعل فصائل المقاومة في حال انتقال التوتر إلى الميدان، خصوصاً أن أميركا لديها سفارة ضخمة في بغداد، وقنصليات منتشرة على طول الأراضي العراقية»، وفيما أشار الوزير الأميركي إلى أنه «حذ الجانب العراقي على «التحرك بسرعة» لإخضاع تلك الفصائل لسيطرة الحكومة المركزية لأنها «تجعل العراق بلداً أقل استقراراً»

حيث كشف عن بعض أجهزة المراقبة المملوكة من قبل تلك الفصائل» والصراعات»، فيما رأى عبد المهدي أن «الولايات المتحدة الأميركية شريك استراتيجي مهم للعراق، الذي سيستمر بحصانه، وبصراحة، من ردّ فعل فصائل المقاومة في حال انتقال التوتر إلى الميدان، خصوصاً أن أميركا لديها سفارة ضخمة في بغداد، وقنصليات منتشرة على طول الأراضي العراقية»، وفيما أشار الوزير الأميركي إلى أنه «حذ الجانب العراقي على «التحرك بسرعة» لإخضاع فصائل المقاومة لسيطرتها

حيث كشف عن بعض أجهزة المراقبة المملوكة من قبل تلك الفصائل» والصراعات»، فيما رأى عبد المهدي أن «الولايات المتحدة الأميركية شريك استراتيجي مهم للعراق، الذي سيستمر بحصانه، وبصراحة، من ردّ فعل فصائل المقاومة في حال انتقال التوتر إلى الميدان، خصوصاً أن أميركا لديها سفارة ضخمة في بغداد، وقنصليات منتشرة على طول الأراضي العراقية»، وفيما أشار الوزير الأميركي إلى أنه «حذ الجانب العراقي على «التحرك بسرعة» لإخضاع فصائل المقاومة لسيطرتها

الخروج من أزمتها الخطيرة مع استمرار التناقضات الكبيرة في سياسات البلاد الخارجية، ولا سيما في سوريا وليبيا والعراق، مع روسيا وإيران من جهة، ومع أميركا من جهة أخرى. ودفع ذلك الرئيس إلى الاستعجال في اتخاذ قرار إجراء الانتخابات قبل تموز/يوليو المقبل، موعد وصول صواريخ «أس 400» الروسية، وبالتالي انتهاء المهلة التي تحدث عنها الرئيس دونالد ترامب حتى يعلن موقفه الرسمي ضد تركيا في حال استمرارها في التنسيق والتعاون مع روسيا وإيران في مجمل القضايا الإقليمية. وتعتبر الأوساط الاقتصادية والمالية عن قلقها البالغ من احتمالات المزيد من التوتر بين أنقرة وواشنطن، وهو ما يندز بأزمة مالية خطيرة قبل انتخابات 23 حزيران/يونيو، وبعدها، بات واضحا أنها ستقرر مصير تركيا وأردوغان، مهما كانت نتيجة هذه الانتخابات التي سيفعل الأخير كل شيء لضمان فوزه فيها.